قراءة في كتاب:

السياسة الليبية: القبيلة والثورة

تأليف: جون ديفز

■ إعداد: د. نصر عاشور الشيباني *

تمهيد:-

هذه قراءة في كتاب: السياسة الليبية: القبيلة والثورة تأليف البروفيسور جون ديفز أستاذ الانثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة كنت البريطانية، والمنشور باللغة الإنجليزية سنة 1987م، ضمن ((سلسلة المجتمع والثقافة في الشرق الأوسط الحديث)) التي يشرف عليها البروفيسور مايكل جيلسنان، أستاذ الدراسات العربية المعاصرة في جامعة أكسفورد البريطانية والذي تولى تقديم هذا الكتاب. والكتاب موضوع القراءة الحالية، هو سجل حول ليبيا خلال الفترة من 1975م إلى 1979 م. و يتميز هذا الكتاب بطابع شمولي واضح، ربما بسبب وحدة التجربة الليبية من جهة، والخصائص المشتركة لمنطقة الشرق الأوسط من جهة ثانية، و إلى استخدام

■ أود أن أسجل شكري للزميل و الصديق الدكتور عقيل البربار الأستاذ و الباحث في قسم التاريخ، جامعة طرابلس، على إعارته لي الكتاب لقراءته، و عرضه.

المؤلف للمقارنة في كثير من الأحيان من جهة ثالثة. ويكشف المؤلف البروفيسور جون ديفز في هذا الكتاب عن أستاذية كبيرة في مجال تخصصه، ويقظة علمية عالية كما تتضح من توظيفه للنظرية من جهة ومن الأساليب المنهجية التي استخدمها المؤلف في دراسته الحقلية في ليبيا خلال الفترة المذكورة. ولما كان جزء كبير من المادة الخام لهذا الكتاب عبارة عن معلومات ومشاهدات وملاحظات من نتاج دراسة حقلية طويلة في ليبيا فإن هذا

* عضو هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع كلية الاداب بجامعة طرابلس

كان له دور في صناعة هذا الكتاب ذلك أنّ تحويل تقارير الأبحاث العلمية أو أطروحات الدكتوراه أو رسائل الماجستير إلي كتب يتطلب توظيف مستويات عالية من التجريد لاختزال الكثير من الملاحظات والمشاهدات الواقعية. إن من شأن هذا العمل أن يقود إلى توظيف النظرية بل في الواقع إلى بنائها. لذلك كله أرغب في إشراك القارئ الكريم في هذه القراءة خاصة أن ليبيا التي ولدت من رحم المنافسة الشرسة للقوى الكبرى فإنها مازالت محط أنظار تلك القوى في هذا العالم.

ـ قراءة في كتاب: السياسة الليبية: القبيلة والثورة:

يتكون الكتاب (في نسخته الانجليزية) موضوع هذه القراءة من: تقديم (صix) للبروفيسور مايكل جيلسينان، أستاذ الدراسات العربية المعاصرة في جامعة أكسفورد البريطانية، والمشرف على سلسلة من الأعمال العلمية المتعلقة بمجتمعات الشرق الأوسط التي من ضمنها هذا الكتاب الذي وصفه بأنه ((فريد ونموذج لأعمال هذه السلسلة العلمية)). يحتوي الكتاب كذلك على مدخل تمهيدي(ص1-2) ومقدمة طويلة وخمسة فصول رئيسية. وأخيرا يحتوي هذا الكتاب على عدد من الخرائط والإشكال والجداول بالإضافة إلى عدد من الملاحق وقائمة مراجع طويلة وفهرس تضمنها بأكملها في صفحاته المائتان و سبعة و تسعون صفحة.

قام المؤلف في الجزء التمهيدي بالتذكير بعدد من الحقائق التاريخية التي تتعلق بالمجتمع الليبي. من هذه الحقائق أن ليبيا كانت جزءا من الدولة العثمانية حتى الغزو الايطالي لها سنة 1911م. وبعد حرب مريرة ضد الاستعمار الايطالي، وخسارة حوالي نصف سكانها في هذه الحرب، خرجت ليبيا محطمة الأشلاء تنهشها القبلية، والفقر، والجهل. لقد ولدت ليبيا في الحقيقة من رحم المنافسة الشرسة على النفوذ، و المصالح، بين بريطانيا، وفرنسا، وايطاليا في الشرق الأوسط وإفريقيا بفضل قرار من الأمم المتحدة عام 1952م لتصبح ليبيا أول دولة مستقلة في أفريقيا كلها، مما جعل منها حالة فريدة كونها في الأصل صناعة أممية. كانت ليبيا في السنوات الأولى لاستقلالها حالة ميئوس منها من الناحية الاقتصادية، ولكن مع اكتشاف النفط فيها تغيرت حالتها الاقتصادية بداية من ستينيات القرن الماضي ، من الفقر المدقع إلى الغنى، مما مكنّها من تمويل الكثير من المشروعات الخدمية والإنتاجية، إلى جانب شراء السلاح وبناء جيش. من ناحية أخرى فان الليبيين عندما دخلوا عهد الاستقلال لم يكن لديهم معرفة وخبرة بالدولة. لذلك لم يدرك الليبيون

في بداية استقلال بلادهم دور الدولة وأهميته من الناحية الإيديولوجية. فكل الذي كان الليبيون يحملونه معهم في السنوات الأولى لاستقلال بلادهم هو إرث قبلي غير وراثي.

لقد بدأت ليبيا حياتها الجديدة بنظام ملكي فيدرالي، ولكن في العام 1963م تم إلغاء هذا النظام الفيدرالي ودمج الولايات الثلاثة: طرابلس وبرقة و فزان لتكوّن المملكة الليبية تحكمها حكومة برلمانية. أطيح بالمملكة في ليبيا على يد نفر من الجيش الليبي عام 1969م لتصبح ليبيا جمهورية عربية، في الوقت الذي كان يمر فيه الشرق الأوسط بأصعب أوقاته. و لعل من الأحداث المهمة في تلك الفترة انتصار اسرائيل الساحق، وهزيمة مصر في حرب 1967م مما جرح المشاعر العربية، و الإعلان عن نهاية زمن الأحلام الخلابة. لقد اكتشف العرب أن الاستقلال السياسي لا يعني الاستقلال الاقتصادي في السياق العالمي المعاصر، وأنهم ليسوا ببعيدين عن صراع القوى الكبرى في هذا العالم. فبينما اسرائيل في قمة مجدها نجد أن الحكومات العربية تتقاسمها المعارضة الداخلية من جهة، والصراع فيما بينها من جهة أخرى، مما جعل حلم الوحدة العربية بعيدا جدا. و وسط هذه الظروف تطورت ليبيا وانعكس ذلك على سياستها في سبعينيات القرن العشرين، موضوع هذا الكتاب.

لقد سعى البروفسور جون ديفز إلى تحقيق هدفين من وراء كتابه: السياسة الليبية: القبيلة والثورة في سبعينيات القرن العشرين المنصرم. **أولا**: توفير معرفة علمية عن طبيعة الحياة في ظل حكومة ثورية على حد قوله بحيث تتجاوز هذه المعرفة الرأي السطحي الشائع في الغرب عن ليبيا، وعن الليبيين، خاصة من حيث الخلط بين موقف الشعب وبين موقف الحكومة. و يستطرد المؤلف ليقول أن نجاح الكتاب في تحقيق هذا الهدف هو بمثابة رد جميل لليبيين الذين قدموا له يد المساعدة خلال دراسته الحقلية في ليبيا. **ثانيا**: الهدف الثاني لهذا الكتاب هو التّعرف، ووصف مجتمع اللّادولة (أي بدون حكومة) والذي هو حال المجتمع الليبي في سبعينيات القرن العشرين المنصرم، كما يقول جون ديفز. ويؤكد المؤلف على أن هذا النوع من المجتمعات من نتاج الاجتماع الإنساني خلال مسيرة تطوره ولكنه اختفى من الحياة بظهور الدولة. ويستطرد المؤلف فيقول أن الدراسات السياسية التقليدية لحالة اللّادولة كانت، إلى حد ما، تتميز بأنها ذات طبيعة بنائية، من حيث كونها تعمل على تجميع الخبرات السابقة مع الدولة لمثل هذه المجتمعات بشكل مباشر، أو غير مباشر، حيث تبقى هذه التجارب والخبرات بمثابة نماذج للناس في هذه المجتمعات.

ويستحضر المؤلف بالخصوص تجربة الدولة الايطالية في ليبيا خلال النصف الأول من القرن العشرين، على الرغم من أن الليبيين لم يكونوا مستهدفين بخدمات تلك الدولة، أو حتى معنيين بها، على الإطلاق. لقد حرصت ايطاليا على ترسيم حدود ليبيا، وعملت على فرض احترام هذه الحدود على الناس في الداخل والخارج على حد سواء. ويقول المؤلف أن شمال أفريقيا بشكل خاص وعموم أفريقيا بشكل عام قد عرف الحكومة أو الدولة منذ زمن بعيد. فالناس في هذه المنطقة عرفوا الدولة ولكنهم رفضوها، أو لم يقبلوا بها. إن الإبداعات والأدوات الحكومية والسياسية تحتاج إلى درجة من الالتزام لتحقيق الإرادة والتصميم اللازمين لتواجدها واستمرارها. إن الناس حتى مع اللّادولة (أو بدون حكومة) ليسوا في الواقع أحرارا من قيود الايديولوجية والجدل السياسي. بقى أن نعرف أن مجتمع اللّادولة أصبح يعتبر غير طبيعي و بعيدا عن المدنية منذ بداية القرن العشرين. ويرى المؤلف أن هذه الدراسة هي فرصة لاختبار هذه الأفكار عمليا، إلا أن الأهمية النوعية لهذا الكتاب، هي في طرح أسئلة بسيطة وتقديم إجابات مركبة لها. فالبروفيسور جون ديفز يتساءل مثلا عن كيف هي حياة مواطني حكومة ثورية؟ ماذا جرى للمجتمع القبلي في ليبيا خلال نقلتها إلى الدولة من جهة، و الإعلان المتناقض للحكومة الليبية في ذلك الوقت عن بداية عصر اللّادولة؟ كيف تكيّف الناس مع وضعهم الجديد؟ وإذا كانت هذه الأسئلة غير جديدة، باعتراف المؤلف، فإن الكتاب يبقي مفيدا بالخصوص لأنه يجمع بين دراسة التنظيم السياسي والأفكار في آن واحد كما يعتقد المؤلف.

في الجزء الأول من كتابه أوضح المؤلف ما يمكن تسميته بالإطار العام لهذه الدراسة، وتحديده لنموذجه النظري الذي يمكن تصويره في شكل خماسي الأضلاع بحيث يشير كل ضلع فيه إلى عنصر من العناصر الرئيسية التالية: التاريخ، والنفط، والإسلام، والقبيلة، والثورة. و قد توجد هذه العناصر في أماكن أخرى لكن المؤلف يرى أن وجود هذه العناصر مجتمعة في ليبيا هو ما أنتج شكل حكومتها في سبعينيات القرن العشرين المنصرم.

احتاج المؤلف في جهوده لتأليف هذا الكتاب، إلى إجراء دراسة حقلية في ليبيا لاختبار بعض أفكاره، ومعلوماته، وبياناته، وجمع المزيد منها عن ليبيا من الناحية السياسية، وكذلك عن تجّار، وتجارة الصحراء بما يحكمها من قواعد، ودوافع، بعيدة كل البعد عن العلم الاقتصادي الحديث. فتجارة الصحراء لا تخضع فقط لعملية الربح وإنما هي أيضا نتاج أسس والتزامات متعارف عليها. واستهدف البروفيسور جون ديفز مؤلف هذا الكتاب

بدراسته الحقلية بشكل خاص جماعة الزويات في مدينة اجدابيا وفي الواحات الصحراوية مثل الكفرة، وتازربو، وجخرة، وجالو، وأوجلة.

وصل جون ديفز إلى ليبيا في أغسطس من العام 1975م، حيث ذهب إلي مدينة بنغازي، وزار جامعتها، وهناك أعلن عن مشروع دراسته. وخلال الثلاثة أشهر التي انتظرها المؤلف للحصول على الموافقة الرسمية للقيام بدراسته الحقلية، تمكن المؤلف من القيام بعدة زيارات لمدينة اجدابيا. وفي آخر نوفمبر من نفس العام ذهب الى الكفرة، وتازربو، وجخرة ليعود مرة أخرى إلى اجدابيا. لقد استمرت هذه الفترة من دراسته الحقلية في ليبيا إلى شهر سبتمبر من العام 1976م.

عاد البروفيسور جون ديفز إلى ليبيا مرة أخرى في ديسمبر من العام 1977م، بنيّة قضاء ستة أسابيع أخرى لمزيد من الدراسة الحقلية، إلا انه اضطر لمغادرة البلاد بسبب الحرب (حرب ليبيا مع مصر). فهو يقول أن مثل هذه الظروف تجعل الوقت غير مناسب للدراسة خاصة بالنسبة لأجنبي حرفته الإكثار من الأسئلة. ثم عاد ديفز إلى ليبيا للمرة الأخيرة في أغسطس من العام 1978م حيث بقى سنة كاملة. عاش في البداية في تازربو، ومنها كان يقوم برحلات متتالية إلى مدينة بنغازي لتسوية بعض الأمور الإدارية. إن كل المدة التي قضاها مؤلف هذا الكتاب في ليبيا هي ستة وعشرين شهرا نجح في استغلال أربعة وعشرين شهرا منها تقريبا في البحث العلمي الميداني.

يقول المؤلف بأنه سكن خلال دراسته الحقلية في ليبيا في منازل، وفي بيت الضيافة الحكومي، وفي بيت الشباب في مدينة اجدابيا، بينما عاش وعمل في خيمة في المناطق الأخرى التي شملتها دراسته الحقلية. كان ينصب خيمته على مسافة مائة مترا تقريبا، أو خمسة دقائق مشيا، من الأحياء السكنية للناس الذين كان يدرسهم، على عكس ما يتوقع (في رأي المؤلف) من الباحث الأنثروبولوجي الذي عادة يسكن وسط الناس الذين يدرسهم. أشار المؤلف إلى سهولة الحياة، وحريتها في الواحات، خاصة عندما تكون خالية من الغرباء مما جعل المؤلف يشعر بالإحراج عندما كان يشاهد النساء يسرعن لتغطية رؤوسهن عندما يظهر أمامهن ولكن الأمر أصبح أقل حدة مع الوقت على حد قوله. و فرض حجم العمل، من تدوين الملاحظات يوميا، وتصنيفها، والتأكد من صحتها، على المؤلف العمل بين أربعة وخمسة ساعات يوميا، إضافة إلى الكتابة خلال الليل مستفيدا من المسافة النسبية الفاصلة بين خيمته وبين الأحياء السكنية.

لقد حرص البروفيسور جون ديفز على استخدام اللغة العربية خلال دراسته الحقلية في ليبيا على الرغم من توفر إمكانية لاستخدام لغات أخرى مثل الانجليزية، والفرنسية، والايطالية. فهو يقول بأنه اختار سعة التفكير على التعمق في الفهم هذا بالإضافة إلى المزايا الأخرى لاستخدامه اللغة العربية في دراسته الحقلية. ومن المزايا الأخرى حصوله على مساعدة لغوية تتعلق بالإملاء، والنحو وكذلك سهولة الإطلاع على ملاحظاته من قبل الراغبين من الناس حوله، مما يبعد أي شك بخصوصها. و كان قد استعد المؤلف لذلك فبدأ بتعلم اللغة العربية من الكتب والأشرطة منذ العام 1973م. ثم انخرط في العام 1975 في دورة لتعلم اللغة العربية لمدة شهرين في معهد أبو رقيبة بتونس. ومنذ ذلك الوقت أخذت لغته العربية في التحسن باستمرار مما جعله قادرا على متابعة دراسته الحقلية في ليبيا باللغة العربية، لدرجة أن المؤلف كان قادرا في السنة الأخيرة من دراسته الحقلية على فهم أدق التفاصيل من الأحاديث، والمناقشات مما زاد من فهم المؤلف لمجتمع بحثه.

يقول المؤلف أنه قد جمع بيانات ومعلومات بطريقة منتظمة قدر المستطاع من، وحول، الناس وأنشطتهم المختلفة، وكل جوانب حياتهم في مجتمع بحثه. فجمع بيانات عن تجارة الصحراء و عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية للناس في الماضي والحاضر. كما جمع بيانات عن علاقاتهم الاجتماعية، وعمل إحصائيات وقوائم بالموجودات، ورسم خرائط وشجرة عائلية لكل جماعة الزويات. كما احتفظ المؤلف بسجل وافي لمحادثاته ومناقشاته التي أغلبها كان يتم بتنسيق مسبق منه مما يجعلها ترقى في رأي المؤلف إلى مستوى المقابلات. وسجل المؤلف جميع الوقائع والأحداث التي شهدها أو سمع عنها. كما أن المؤلف قام بقطع الطريق الصحراوي من اجدابيا إلى الكفرة حوالي خمسة عشرة مرة، كان أغلبها مع جمع من سيارات نقل للزويات. ولقد جمع المؤلف خلال تلك الرحلات الطويلة الكثير من البيانات والمعلومات الهامة عن التجارة، والأسواق، والبضائع، والأشخاص، وملكية سيارات النقل، وازدواجية التجارة مع نشاطات أخرى ومعلومات عن المعلومات وكيفية تبادل الأخبار أو إخفائها عندما يلتقي السائقون من الشمال والجنوب. ولاحظ المؤلف أنه كانت هناك صعوبات في جمع المعلومات عن الأنشطة السياسية، مقارنة بتلك المتعلقة بالتجارة الصحراوية، والقبيلة على الرغم من كثرة كلام الناس في السياسة في مجتمع بحثه. ولكن بفضل تعاون الناس، وسماحة المسئولين المحليين في مجتمع بحثه،

تمكن من حضور الكثير من المناسبات، والأنشطة السياسية مثل الانتخابات التي كانت تعرف في ذلك الوقت بالتصعيد، والمؤتمرات، وملاحظة المسئولين وهم يقومون بأعمالهم الروتينية و من الحصول على الكتيبات، والنشرات، و السجلات، والإحصائيات، وقوائم العضوية، والرخص، والموافقات على اختلاف أنواعها.

كان المؤلف ينوّع إستراتيجيته البحثية حسب الظروف، ونوع الموضوع فهو مثلا سلبي ومتحفظ في الجانب السياسي أكثر منه في دراسة أبعاد التجارة التقليدية. و عمل المؤلف على المحافظة على ثقة مجتمع بحثه فيه من خلال العمل بوضوح، والابتعاد عن أي مخالفات في بلد قد يطلب منه الكشف عن أوراقه في أي وقت. لذلك كله خرج المؤلف مع أوراقه بسلام في كل بضع المرات التي تم فيها قيادته إلى مراكز الشرطة الليبية، بل أنه ينوه بحسن معاملتهم له. و إذا كان المؤلف اعتمد أحيانا على ذاكرته في تسجيل المعلومات والبيانات، إلا أنه لم يكن يدون إلا المعلومات المتعلقة بالوقائع التي كان حاضرا لها، ويتجنّب إقامة استنتاجاته على معلومات من مصادر غير مباشرة إلا بعد تدقيق عميق.

وإذا كان المؤلف لا ينكر على الانثروبولوجيين الاجتماعيين استخدامهم أحيانا السجلات، وروايات الذاكرة لكبار السن للحصول على المعلومات اللازمة لإعادة تصوير وتجسيد المجتمعات القديمة أو المنقرضة وذلك لسد الفجوات في معرفتنا عن الكيفية التي صنع بها البشر الأشياء غير أنه لا يرى أن هناك حاجة إلى مثل تلك التقنية هنا، فهو مهتم فقط بمعرفة تجربة مجتمع دراسته مع الدولة التي تحاول احتوائه خلال النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين حيث كانت ليبيا، كما يقول المؤلف، تشهد تغيرات سريعة، بل وغير محسوبة. ولذلك يشير المؤلف إلى أنه كان هناك غموض وتردد بل وحتى مقاومة من الناس يقابله إصرار وأحيانا قبول لبعض الأفكار القديمة من جانب الدولة. لذلك حرص المؤلف على التأكيد على الطبيعة المتقلبة لمجتمع دراسته من ناحية، وعلى محاولته التكيف مع عالمه الجديد من ناحية أخرى وهذا، كما يقول مؤلف هذا الكتاب يتفق مع ما يجري في أماكن أخرى، من العالم من حيث أن التحول يربك الناس، و يطالبهم بالتخلي عن القديم واستيعاب المستجدات الناشئة عن تغير الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعالم الذي يعيشون فيه.

ولعل من المناقشات الجديدة في هذا الكتاب مناقشة المؤلف لما سماه المجتمع الهيدروكربوني، قاصدا به المجتمع النفطي الذي خير مثال له المجتمع الليبي، والكويتي،

والسعودي، والإماراتي، و بروناي التي يساهم النفط بما لا يقل عن 90٪ من دخلها العام.

لقد أقام المؤلف مناقشته لمجتمع الاقتصاد النفطي، أو الهيدروكربوني، على أساس مقارنته بالمجتمعات الصناعية المعاصرة باستخدام حزمة من المفاهيم المتعلقة بالحاكم، وقيمة العمل والكسب، والاكتفاء الذاتي، ومنظومة الحقوق، والواجبات، وأهمية دور المؤسسات السياسية، وطبيعة الاحتياجات، واستخدام العلم، والتكنولوجيا...الخ وبدأ المؤلف في شرح نظريته بالتأكيد على أن الحاكم (وهو في هذا السياق الدولة أو الحكومة) يحتاج إلى أن يكون له مورد مادي. وبينما تشكّل الضرائب المورد المادي للحاكم في المجتمعات الصناعية المعاصرة التي تتميز شعوبها بأنها منتجة، فإن الحاكم في مجتمع الاقتصاد النفطي يحصل على الدخل الذي يريد من النفط، وليس من الشعب الذي هو غير منتج. و يرى المؤلف أن هذا الاختلاف في النمط الاقتصادي يؤدي إلى اختلاف في النظام السياسي. فبينما المشاركة السياسية، والتمثيل السياسي، والمؤسسات السياسية اللازمة لذلك هي أساس الحكم في الدول الصناعية المعاصرة، وذلك كله لأن كل من الحاكم والشعب يحتاج إلى الأخر، فإننا نجد في مقابل ذلك في المجتمع النفطي مثل ليبيا و السعودية و الكويت و الإمارات و بروناي التي فيها الحاكم يعتمد في دخله على النفط وليس على الشعب مما يجعل المشاركة السياسية والتمثيل السياسي والمؤسسات السياسية في نظر الحاكم كما يقول مؤلف هذا الكتاب غير ضرورية أو حسب تصوره لها. فكأن لسان حال المؤلف يقول أن حق الشعب في المشاركة في السلطة يعتمد على ما يدفعه من ضرائب للحاكم الذي يخضع لإشراف الشعب، بالتالي في كيفية صرف هذه الموارد المادية، وهذا يتطلب شعب منتج ويسعى إلى تطوير إنتاجه. و يلاحظ المؤلف أن ليبيا تختلف عن تلك الدول النفطية من حيث أنها لا توجد فيها سلالة تاريخية حاكمة. غير أن المؤلف يعود فيقول أن سجله لحياة الليبيين، وأفكارهم، وتكيفهم مع الأوضاع السياسية لمجتمعهم في سبعينيات القرن العشرين ليس فقط انعكاسا لطبيعة الاقتصاد النفطي لبلادهم، وإنما أيضا على حقيقة أن الحياة السياسية لا تعتمد فقط على القدرة على اتخاذ القرارات السياسية، وإنما أيضا على القدرة على تنفيذ هذه القرارات والإصرار على هذا التنفيذ .و لما كانت الكوادر المحلية هي في الأصل جزءا من مجتمعها المحلي: بناء ووظيفة ومن حيث الواقع والآمال فإن هذا يجعل الكوادر المحلية في وضع معارض أحيانا لقرارات السلطة المركزية عندما تتعارض تلك القرارات مع مصالح الناس أو يرونها كذلك في مجتمعهم

المحلي و هذا في رأي المؤلف يفسر طبيعة سياسات الحكومة الثورية في ليبيا سبعينيات القرن الماضي خاصة من ناحية النجاح، و الفشل، و الشفافية المتعلقة بتلك السياسات.

ربما لا يعرف الكثير من الليبيين أن بلادهم ليبيا قد ولدت من رحم المستحيل تاريخيا، و سياسيا، وجغرافيا. لذلك رأينا أن نختم هذه القراءة لكتاب السياسة الليبية: القبيلة والثورة في سبعينيات القرن الماضي بالمناقشة الحيوية التي قام بها المؤلف وهو يتتبع جذور الوطن، والوطنية الليبية، وانتماء الليبيين لليبيا كوطن لهم جميعا. لقد أشاد المؤلف بالبداية التي بدأت ليبيا بها حياتها كدولة مند ولادتها واستقلالها في العام 1952م على الرغم أن المؤلف يقول في نفس الوقت أن الليبيين يفتقرون إلى رمز كبير يلتفون جميعا حوله، ويكون مصدر إلهام لهم، مثل ذلك الرمز الذي كان وراء المقاومة الهيلينية للأتراك. و يستطرد المؤلف ليقول أن هناك من الليبيين من يتهم السياسة العثمانية القديمة بكبت المشاعر الوطنية لليبيين، وتجاهل طموحاتهم في أن يكون لهم وطن واحد غير أن المؤلف يرى في هذا مجرد نوع من المفارقة التاريخية. صحيح أن الناس في المدن كانوا يمارسون السياسة، وأن بعضهم رفض التدخل العثماني في بلادهم في ذلك الوقت، ولكن هناك أيضا فريق آخر منهم كان محسوب على الأيديولوجية والسياسة العثمانية أو على الأقل حسب المصالح والمنافع والأضرار التي تنولهم من السياسة العثمانية.

واعتبر المؤلف قتال قوات برقة تحت الزعامة السنوسية لفرنسا في تشاد، ومنعها من التمدد شمالا من الإرهاصات الأولى لمشاعر الوطنية الليبية، على الرغم من ملاحظته للطابع الديني لتلك الهبة لقوات برقة. ويشير المؤلف إلى أن ذلك الطابع الديني ظل موجودا حتى بعد تحول الحركة السنوسية الدينية إلى حركة سياسية على يد حفيد مؤسس تلك الحركة وهو السيد محمد إدريس المهدي السنوسي الذي تولى مقاليد الحركة السنوسية منذ 1918م ليصبح بعد ذلك ملكا لليبيا باسم إدريس الأول. ويشير المؤلف أيضا في هذا السياق إلى أهمية حرب الليبيين المريرة ضد الاستعمار الايطالي في تنمية و تجدر المشاعر الوطنية بين الليبيين على الرغم أن بعض دوافع هذه الحرب في رأي المؤلف كانت دينية وقبلية. كما يشير المؤلف في هذا السياق إلى إعلان الجمهورية الطرابلسية في العام 1918م على أسس وطنية وليس قبلية. وأخيرا يسجل المؤلف (البروفيسور جون ديفز) أن الليبيين قد نجحوا بعد استقلال بلادهم ليبيا، وتحديدا في ستينيات القرن العشرين المنصرم، في خلق مؤسسات تعبر عن أفكارهم ومشاعرهم المشتركة على

بساطتها والمستمدة في الأصل من وحدة معاناتهم. لذلك يقول المؤلف أنه من المضحك، وغير المعقول، القول بأن الليبيين ليس لهم وطنية و انتماء لوطنهم ليبيا حتى في حالة التطلع إلى فضاءات أكبر لأسباب مختلفة.

كلمة أخيرة ذكرها المؤلف في آخر مقدمة هذا الكتاب هي أن تكاليف هذا المشروع العلمي بحثا وكتابا كانت في حدود 45000 جنيه إسترليني جاء أكثر من نصف هذا المبلغ من الرواتب التي كان يتقاضاها المؤلف من عمله أستاذا في جامعة كنت البريطانية، وباقي المبلغ جاء من مدخرات المؤلف، و من الجامعات ومراكز البحث العلمي في بريطانيا وأوروبا. لذلك لم ينس أن يسجل شكره لهم جميعا، وكذلك لليبيين الذين تعاونوا معه، و ساعدوه خلال دراسته الحقلية وللذين ساعدوه في صناعة هذا الكتاب من كم هائل من المعلومات، و البيانات، و الملاحظات، والمشاهدات الأولية، و أخيرا للذين بذلوا معه جهودهم العلمية في تحسين هذا الكتاب.